AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تأثير التحول الرقمي على كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية

م.م. قاسم عبد الستار عبد الرحمن العاني

رئاسة جامعة الانبار / مركز التعليم المستمر

qasemalani@uoanbar.edu.iq

مستخلص

يهدف البحث الى دراسة تأثير التحول الرقمي على كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية من خلال تحليل أثر التقنيات الرقمية على تدفق المعلومات وشفافيتها. تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وتوفير الفرص الاستثمارية من خلال تقليل التكاليف وتحسين الوصول إلى البيانات المالية في الأسواق. تستهدف هذه الدراسة تحليل تأثير التحول الرقمي على كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية، حيث تم اختيار كلية اقتصاديات الأعمال في جامعة النهرين كمجتمع بحثي. وزعت (47) استبانة على أعضاء هيئة التدريس، وحللت (40) استبانة بعد استبعاد غير المكتملة منها. اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي باستعمال برنامج SPSS لفحص العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية. و تؤكد النتائج أن وجود بنية تحتية رقمية قوية يشكل الأساس لتحسين كفاءة الأسواق المالية. يمكن تطوير نموذج نظري يوضح كيف تسهم البنية التحتية الرقمية في تسريع التكامل المالي وزيادة سيولة السوق. وكما كشفت النتائج عن وجود تأثير مباشر للتشريعات التنظيمية على كفاءة الأسواق. من الناحية النظرية، يمكن اقتراح نموذج يجمع بين التكنولوجيا الرقمية والتشريعات كعاملين متكاملين لتحسين التنافسية والكفاءة في الأسواق المالية النامية. وأوصى البحث انه على المؤسسات المالية والجهات التنظيمية في الاقتصادات النامية الاستثمار في تحسين البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الاتصال، أنظمة الأمان السيبراني، والمنصات المالية الرقمية . ويفضل توفير الدعم الحكومي للشركات لاعتماد تقنيات التحول الرقمي، مع تقديم حوافز لتبني الابتكارات التكنولوجية . وصياغة سياسات وتشريعات تضمن الشفافية، تقلل الفجوات المعلوماتية، وتعمل على تعزيز الثقة بين المستثمرين.

كلمات مفتاحية : التحول الرقمي، كفاءة الاسواق المالية ، الاقتصادات الناشئة سيولة السوق ، القيم الاقتصادية.

Abstract

The research aims to study the impact of digital transformation on the efficiency of financial markets in developing economies by analyzing the impact of digital technologies on the flow of information and its transparency. And analyzing the relationship between digital transformation and providing investment opportunities by reducing costs and improving access to financial data in markets. This study aims to analyze the impact of digital transformation on the efficiency of financial markets in developing economies، where the College of Business Economics at Al-Nahrain University was selected as a research community. 47 questionnaires were distributed to faculty members، and 40 questionnaires were analyzed after excluding the incomplete ones. The study relied on statistical analysis using the SPSS program to examine the relationship between digital transformation and the efficiency of financial markets in developing economies. The results confirm that the presence of a strong digital infrastructure is the basis for improving the efficiency of financial markets. A theoretical model can be developed that explains how digital infrastructure contributes to accelerating financial integration and increasing market liquidity. The results also revealed a direct impact of regulatory legislation on market efficiency. Theoretically، a model can be proposed that combines digital technology and legislation as two complementary factors to improve competitiveness and efficiency in developing financial markets. The study recommended that financial institutions and regulatory bodies in developing economies should invest in improving digital infrastructure، including communication networks، cybersecurity systems، and digital financial platforms. It is preferable to provide government support for companies to adopt digital transformation technologies، while providing incentives to adopt technological innovations. And formulating policies and legislation that ensure transparency، reduce information gaps، and enhance confidence among investors.

Keywords: Digital transformation، financial market efficiency، emerging economies، market liquidity، economic values.

أولا : منهجية البحث

1) مشكلة البحث

في ظل التحول الرقمي السريع الذي يشهده العالم، يواجه العديد من الاقتصادات النامية تحديات كبيرة في تحقيق كفاءة أسواقها المالية. تثير هذه الدراسة تساؤلات حول كيفية تأثير التحول الرقمي على شفافية المعلومات وتدفقها في الأسواق المالية في هذه الاقتصادات، ومدى قدرة هذه التقنيات على تحسين الكفاءة السوقية وتسهيل اتخاذ القرارات المالية للمستثمرين، خاصة في ظل التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا بين هذه البلدان.

2) فرضية البحث

ان فرضية البحث الحالي هي كما ياتي :-

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين التحول الرقمي على تحسين كفاءة الاسواق المالية في الاقتصادات النامية

3) أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى تحقيق التي:-

1. تحليل تأثير التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الأسواق المالية ضمن الاقتصادات النامية، من خلال دراسة دور التقنيات الرقمية في تحسين تدفق المعلومات وزيادة مستوى الشفافية.
2. استكشاف العلاقة بين الرقمنة وتوسيع الفرص الاستثمارية، من خلال تقييم مدى إسهام التحول الرقمي في خفض التكاليف وتعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات المالية.
3. تقييم التحديات والفرص التي ترافق استعمال التقنيات الرقمية، ودورها المحتمل في دعم أو إضعاف كفاءة الأسواق المالية في بيئات الدول النامية.

4) أهمية البحث

1. يسهم البحث في إثراء الأدبيات الحالية حول التحول الرقمي في الأسواق المالية، خاصة في سياق الاقتصادات النامية التي لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسة في هذا المجال.

2. يعزز فهم العلاقة بين التكنولوجيا والكفاءة الاقتصادية في أسواق المال في البلدان النامية، مما يساهم في تطوير السياسات الاقتصادية الفعّالة.

3. يساهم البحث في تحسين فهم العلاقة بين التكنولوجيا والاقتصاد في الأسواق المالية بالدول النامية، مما يساعد في توجيه الاستثمارات نحو مجالات التكنولوجيا المالية التي تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.

4.يساعد في تعزيز الوعي العام حول أهمية التحول الرقمي في القطاع المالي، مما يساهم في بناء الثقة في أسواق المال في الدول النامية وزيادة المشاركة فيها.

5. يسهم في تحسين تكامل الأسواق المالية العالمية من خلال تعزيز قدرة الأسواق المالية في الدول النامية على التفاعل مع الأسواق العالمية بشكل أكثر كفاءة وشفافية، مما يعزز التكامل الاقتصادي العالمي.

ثانياً: الجانب النظري

مقدمة

شهدت الأدبيات الحديثة اهتمامًا متزايدًا بموضوع الرقمنة، إذ جرت مناقشته على مدى عقود بوصفه مسارًا متسارعًا يمسّ مختلف جوانب الحياة. ومع تحوّل التحول الرقمي إلى عنصر جوهري في النشاط البشري، يُتوقع أن يُدمج تدريجيًا ضمن المعاملات الاقتصادية اليومية، مما يسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية. وتشير الأدبيات إلى أن مظاهر الرقمنة — كاستعمال الأجهزة المحمولة، والعملات الرقمية، وأنظمة المعلومات، وتقنيات الأتمتة — ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنتائج الاقتصادية. غير أن هذا التأثير، رغم قوته، يتباين بدرجة كبيرة تبعًا للسياق الذي تُطبق فيه هذه التقنيات.

وفي ظل تعدد تطبيقات الرقمنة، تنطلق هذه الدراسة من سؤال رئيس: هل يسهم التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية؟ إذ أن هذه السياقات، بما تحمله من خصائص اجتماعية واقتصادية خاصة، تستدعي تناولًا بحثيًا يراعي خصوصيتها، بعيدًا عن النماذج المعممة المستمدة من الاقتصادات المتقدمة. كما أن أدبيات اقتصاد التنمية لا تزال تفتقر إلى دراسات كافية تتناول العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة الأسواق، ما يجعل هذه الدراسة بمثابة مقاربة أولية تسعى إلى استكشاف هذا الارتباط.

وتُعد أسواق رأس المال مكونًا أساسيًا في الهيكل المالي لأي اقتصاد، إذ تسهم كفاءتها في تقليص مخاطر الاستثمار وتيسير تدفق رؤوس الأموال. ويُنظر إلى كفاءة السوق عبر ثلاثة مستويات تفسيرية، تتعلق بطبيعة المعلومات المتوفرة، وسلوك المستثمرين، ودرجة السيولة. إلا أن هذه الكفاءة لا تتحقق بمعزل عن تدخل العنصر البشري، الذي يؤدي دورًا مهمًا في إعادة التوازن. كما أن التحولات الرقمية تطرح تحديات جديدة أمام الفرضيات التقليدية التي قامت عليها النماذج الكلاسيكية للأسواق، خاصة فيما يتعلق بعدم تكافؤ المعلومات بين المتعاملين، ومستوى استجابة السوق للتغيرات.

I. الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي وكفاءة الاسواق

يشير التحول الرقمي إلى إدماج التقنيات الرقمية في مختلف جوانب العمليات الاقتصادية والإدارية، بحيث يُعاد تشكيل أساليب العمل التقليدية استنادًا إلى حلول تكنولوجية مبتكرة. وفي ظل الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية في كل من الدول المتقدمة والنامية، برز مفهوم النضج الرقمي بوصفه عاملًا حاسمًا في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية. وعلى الرغم من أن العولمة والتطور التكنولوجي ظلا محركين رئيسيين للتغيير لعقود، فإن الرقمنة تمثل نقلة نوعية تتجاوز التحسين التدريجي، لتُحدث تحولات هيكلية في آليات الإنتاج والإدارة. وبهذا، فإن الرقمنة لا تقتصر على تحديث الأدوات، بل تُعيد

صياغة نماذج الأعمال، وتفتح مسارات جديدة تعيد تشكيل واقع العديد من الصناعات بصورة جذرية. . (Kunkel & Matthess، 2020:318)

يمتلك التحول الرقمي القدرة على تعزيز كفاءة الأسواق من خلال الحد من أوجه القصور البنيوية وتقليص الفجوات المعلوماتية، مما ينعكس إيجابًا على مستوى الشفافية والسيولة في السوق. وتزداد أهمية هذه المسألة في سياق الاقتصادات النامية، حيث تُعد أوجه عدم الكفاءة أكثر بروزًا. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى الرقمنة على أنها لا تكتفي بتحسين أدوات السوق فحسب، بل تُحدث تحولًا في الطريقة التي تُدار بها الأسواق، من خلال إعادة تعريف آليات الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الموارد، وتفاعل الفاعلين الاقتصاديين. ويستند الإطار المفاهيمي للدراسة إلى فرضية محورية مفادها أن التحول الرقمي يُشكّل عاملًا جوهريًا في إحداث تغيير جذري في هيكل الأسواق المالية، خاصةً في البيئات التي تتسم بضعف البنى المؤسسية والتقنية. ومن ثم، فإن فهم أبعاد هذا التحول يمثل مدخلًا ضروريًا لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد المالية.(Matthess & Kunkel، 2020:2)

وتتأثر كفاءة الأسواق بعدة عوامل. تعدُّ الأسواق فعالة عندما تكون سائلة ولا توجد بها فرص تحكيم لتحقيق أرباح سريعة. ومع ذلك، يمكن أن تتغير كفاءة السوق بمرور الوقت اعتمادًا على التطورات داخل السوق وعلى المستوى المؤسسي. من بين العوامل المؤثرة، تأتي التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .(ICT) ومن ثمَّ، فإن اعتماد التكنولوجيا وشدة استعمالها لهما آثار على الأداء طويل الأجل للشركات، حيث يتمثل ذلك في القيم الاقتصادية . وتشير الظواهر الرقمية الجديدة إلى تغييرات متعمدة في العمليات التشغيلية، وهناك إمكانات لتحقيق تآزر بين تطوير التكنولوجيا والمؤشرات التي تعكس التأثيرات على المدى القصير والطويل. كما يدعو صانعو السياسات في الدول النامية بشكل متزايد إلى تبني التكنولوجيا الرقمية وتطويرها، حتى في الأسواق مثل صناعة الأغذية المحلية . Li)،2022:29)

ويمثّل هذا التوجه أيضًا فرصة لاستكشاف مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs- Key Performance Indicators) الأكثر ملاءمة لقياس تحولات الكفاءة عبر الزمن، لا سيما في ظل التوسع في استعمال تقنيات رقمية متنوّعة. إذ تُعد القدرة على تتبّع التغيرات في كفاءة الأسواق مؤشرًا حيويًا لتقييم فعالية التحول الرقمي، خاصة عند ارتباطها بأنواع محددة من التكنولوجيا مثل البنية التحتية الرقمية، والمنصات الذكية، ونظم معالجة البيانات. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة مؤشرات كفاءة جديدة، تواكب طبيعة المرحلة الرقمية، وتُعبر بدقة عن الأثر المتحقق على المستوى المؤسسي والاقتصادي. وقد بدأت مؤسسات دولية ومراكز بحثية بالفعل في اقتراح مقاييس نوعية وكمية لهذا الغرض، ما يفتح المجال أمام مزيد من البحث المقارن والتحليلي لفهم طبيعة هذه المؤشرات ومدى صلاحيتها في السياقات النامية. (Chen et al.، 2021:2)

يرى الباحث ان التحول الرقمي يعد من العوامل الرئيسية التي تسهم في تحسين كفاءة الأسواق من خلال تقليل أوجه عدم الكفاءة، حيث يتيح تطبيق التكنولوجيا الرقمية فرصًا لتحقيق شفافية أعلى وسرعة في العمليات التجارية. في البلدان النامية، يواجه هذا التحول تحديات تتعلق بالقدرة على التكيف مع الأساليب التقليدية للأسواق، مما يتطلب تطوير مؤشرات أداء رئيسية جديدة لقياس تأثيرات هذه التحولات على المدى القصير والطويل.

II. التحول الرقمي

يُعد التحول الرقمي مفهومًا مركّبًا يتجاوز مجرد تبنّي التكنولوجيا، إذ يشمل إعادة هيكلة العمليات التنظيمية، وتحديث نماذج الأعمال، وتطوير مهارات العاملين، وإعادة تعريف طرق التفاعل مع العملاء. ومن خلال تحويل أنشطة المؤسسة إلى صيغ قابلة للمعالجة الرقمية، أصبح التحول الرقمي جزءًا جوهريًا من استراتيجية المؤسسات المعاصرة، سواء في القطاع العام أو الخاص. ولا يقتصر هذا التحول على استعمال أدوات تقنية معزولة، بل يتجسد في تراكم منظم للمعرفة الرقمية، يشمل تحليلات البيانات، والحوسبة المتقدمة، والتعلم الآلي، وغيرها من التقنيات الذكية. وتُسهم هذه الأدوات مجتمعة في تعميق القدرات التحليلية للمؤسسات، ما يتيح لها استخلاص رؤى جديدة، وتحقيق نمو مستدام، وتعزيز موقعها التنافسي في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير السريع . .(Kristoffersen et al ،2020:242)

تستثمر العديد من الشركات في تبني الأدوات الرقمية لتحقيق فوائد تنافسية من خلال تعزيز كفاءة السوق. يمكن للتطور في التكنولوجيا الرقمية أن يوفر ميزة تنافسية للمؤسسة، حيث تمكن الأدوات الرقمية المنظمات من استخراج المعلومات ذات الصلة من الأنماط المكتشفة في البيانات لتحسين استراتيجيات العمل. تتيح تقنيات البيانات مراجعة كميات كبيرة من البيانات بسرعة لدعم اتخاذ قرارات مؤسسية قد تكون غير ممكنة بدون تقنيات الذكاء الاصطناعي..(Gupta et al ،2020:27)

III. معوقات الفاعلية في التحول الرقمي

ان التحديات التي تواجه فعالية التحول الرقمي ترتبط بمجموعة من العوامل التي تحد من قدرته على إحداث تأثير شامل وعميق في القطاعات المختلفة. هذه العوامل تمثل عقبات كبيرة أمام الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي، وتنعكس سلبًا على مدى تحقيق الأهداف المرتبطة به. وهي كالتي:-

أولاً: يُعد ضعف البنية التحتية أحد أبرز التحديات التي تواجه مسار التحول الرقمي، لا سيما في الدول النامية والمناطق الريفية. إذ يعتمد التحول الرقمي في جوهره على توفر شبكات اتصال موثوقة، وتقنيات حديثة، وخدمات أساسية مثل الإنترنت عالي السرعة والحوسبة السحابية. ومع استمرار ضعف هذه المقومات في العديد من البيئات النامية، يبقى الوصول إلى الحلول الرقمية محدودًا، مما يحد من قدرة الأفراد والمؤسسات على تبنّي التكنولوجيا بفعالية. ويؤدي هذا القصور إلى إبطاء وتيرة الابتكار، ويُقيّد فرص تحسين الأداء المؤسسي والاقتصادي، مما يُعمّق الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية. (Kunkel & Matthess ،2020:319)

ثانيًا، تُعد محدودية جاهزية العملاء من العوائق الجوهرية أمام انتشار التحول الرقمي، خاصة في البيئات التي تفتقر إلى الثقافة الرقمية والوعي التقني. ففي العديد من المناطق، لا يمتلك المستعملون المهارات أو المعرفة التي تتيح لهم التفاعل بكفاءة مع الأدوات والتقنيات الرقمية. وقد تترافق هذه الفجوة المعرفية مع تحفظات تتعلق بانعدام الثقة أو الخوف من فقدان الخصوصية، ما يعمّق الفجوة بين التكنولوجيا والمستخدم النهائي. علاوة على ذلك، تشكّل القيود المادية عائقًا إضافيًا، إذ يعجز عدد كبير من الأفراد عن امتلاك أجهزة حديثة كالحواسيب أو الهواتف الذكية، مما يُقيّد فرص الوصول إلى التطبيقات والمنصات الرقمية، ويُضعف من جدوى التحول الرقمي على المستوى المجتمعي.

ثالثًا، القيود المتعلقة بحجم المؤسسات وخلفياتها تلعب دورًا مهمًا في تقليل فعالية التحول الرقمي. الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات في تخصيص الموارد اللازمة للاستثمار في التكنولوجيا، حيث تكون ميزانياتها محدودة. إضافةً إلى ذلك، بعض القطاعات التقليدية التي تعتمد بشكل كبير على العمالة اليدوية، مثل الزراعة أو الصناعات اليدوية، تجد صعوبة في إدماج التقنيات الرقمية في عملياتها بسبب طبيعة أنشطتها(Marion and Fixson، 2021:193) .

رابعًا، يُعد نقص رأس المال من أبرز التحديات التي تعيق تنفيذ برامج التحول الرقمي؛ ولا سيما في البيئات التي تعاني من شح الموارد. فتبنّي الحلول الرقمية يتطلب استثمارات أولية كبيرة تشمل اقتناء الأجهزة التقنية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتدريب الكوادر البشرية، إضافة إلى تحديث الأنظمة التشغيلية. ومع ذلك، غالبًا ما تواجه الشركات والحكومات في الدول النامية صعوبات في توفير التمويل اللازم، ما يدفعها إلى تأجيل أو تقليص حجم هذه المبادرات، خاصةً في ظل وجود أولويات اقتصادية أخرى أكثر إلحاحًا. وينتج عن هذا القصور المالي تباطؤ في وتيرة التحول الرقمي، ويحول دون تعميمه في القطاعات الحيوية التي تحتاج إليه بدرجة ملحّة. (Chen et al.، 2021:2)

وهذه العوائق مجتمعة تقلل من عمق الابتكار وتجعل التحول الرقمي محدودًا في تطبيقه. فالعديد من المؤسسات تكتفي بتبني تقنيات بسيطة أو جزئية بدلاً من استراتيجيات رقمية شاملة. هذا يؤدي إلى تفاوت كبير بين القطاعات والمناطق الجغرافية في مستوى الرقمنة، ما يعزز الفجوة الرقمية بين الدول والمجتمعات. علاوةً على ذلك، تضعف هذه التحديات القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات، وتحد من فرص الاستفادة من الكفاءات التي يمكن للتحول الرقمي أن يحققها . (Martínez-Caro et al.، 2020:64)

يرى الباحث أنه يجب على الحكومات والشركات العمل على مواجهة هذه التحديات من خلال تطوير البنية التحتية، تحسين التعليم الرقمي، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا. ذلك لن يساعد فقط في التغلب على هذه العوائق، بل سيمكن أيضًا من تسريع التحول الرقمي وتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

IV. تأثير التحول الرقمي على القطاعات المختلفة

أجريت العديد من الدراسات والمراجعات التي تناولت تأثيرات التحول الرقمي ضمن قطاعات صناعية محددة، مثل الصناعة التحويلية، والخدمات المالية، وقطاع السيارات، إلى جانب أبحاث عابرة للقطاعات تهدف إلى رصد الأنماط المشتركة والاختلافات بين المجالات. وقد كشفت هذه الأدبيات عن نتائج دقيقة وغير ظاهرية في بعض الأحيان، تشير إلى وجود تباينات جوهرية في التحديات والتوترات التنظيمية، وكذلك في الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالرقمنة داخل كل قطاع. وتُبرز هذه التباينات أن التحول الرقمي لا يُحدث تأثيرًا موحدًا عبر القطاعات، بل يتشكل تبعًا لخصوصيات كل صناعة من حيث العمليات، والهيكل التنظيمي، وموقعها ضمن سلسلة القيمة. ومن ثم، فإن فهم هذه الاختلافات يتيح بناء استراتيجيات رقمية أكثر فعالية، تأخذ في الاعتبار السياقات التشغيلية والاقتصادية المختلفة، وتُسهم في تعزيز الكفاءة وتحقيق الأهداف المؤسسية. وفيما يلي، تُستعرض بعض الأمثلة التي توضّح كيف تختلف آثار الرقمنة وأولوياتها بين القطاعات المختلفة: (Martínez-Caro et al.، 2020:64); (Marion and Fixson، 2021:193)

1. قطاع الإنتاج :

- يركز التحول الرقمي في هذا القطاع على تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الأتمتة واستعمال تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT)والذكاء الاصطناعي .(AI)

- التحديات في هذا السياق قد تشمل الحاجة إلى تحسين المهارات لدى العمالة التقليدية لمواكبة التطور الرقمي.

2. القطاع المالي:

- يعتمد على الرقمنة لتحسين خدمات العملاء وزيادة الشفافية، مثل تطبيقات البنوك الرقمية وخوارزميات تحليل البيانات لتحليل المخاطر.

- التحديات الأساسية تشمل حماية البيانات والامتثال للتشريعات.

3. قطاع السيارات:

- يركز على تطبيق تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وأنظمة القيادة الذاتية لتعزيز تجربة المستخدم وتحقيق الاستدامة.

- التوتر هنا يكمن في دمج الابتكار مع القواعد التنظيمية الصارمة المتعلقة بالسلامة.

وتم تصنيف الرقمنة إلى أنواع متعددة : (Gupta et al.، 2020:2-3)

1. الإنشاء:(Creation)

- يركز هذا النوع على تطوير التقنيات الرقمية الجديدة والبنية التحتية اللازمة لإدخال التحول الرقمي.

- أمثلة: إنشاء تطبيقات جديدة، أو بناء شبكات رقمية لربط الأجهزة.

2. النمو:(Growth)

- يهدف إلى توسيع نطاق استعمال التقنيات الرقمية لزيادة الكفاءة والإنتاجية. مثل زيادة الاعتماد على تحليل البيانات لتحسين استراتيجيات التسويق أو رفع الكفاءة التشغيلية.

3. تحقيق الفوائد:(Benefit Realization)

- يتعلق بتحقيق العوائد من الاستثمارات الرقمية، سواء كانت زيادة الإيرادات أو تحسين الكفاءة أو تقليل التكاليف. مثل استعمال الأتمتة لتقليل العمالة البشرية في العمليات المتكررة.

4. الصيانة:(Maintenance)

- يركز على الحفاظ على الأنظمة الرقمية المستخدمة وضمان استمراريتها في العمل بشكل فعال. مثل تحديث البرمجيات بشكل منتظم، أو إدارة الأمن السيبراني للحماية من التهديدات الإلكترونية.

يرى الباحث انه من خلال تحليل هذه الفروقات بين القطاعات المختلفة، يمكن فهم أن التحول الرقمي ليس مجرد تطبيق للتقنيات الحديثة، بل هو عملية معقدة تتطلب فهمًا عميقًا للسياق الصناعي والتحديات الفريدة لكل قطاع. كما توفر هذه التصنيفات إطارًا لتحديد الأولويات وتوجيه الاستثمارات الرقمية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا التحول.

V. الحاجة إلى إطار عمل

يُعد تقييم فعالية التحول الرقمي تحديًا رئيسيًا أمام الباحثين وصانعي السياسات، نظرًا لتعدد التقنيات الرقمية وتنوع تطبيقاتها عبر مختلف القطاعات، مما يصعّب قياس أثرها بدقة. فهذه التحولات لا تقتصر على أدوات محددة، بل تشمل منظومة واسعة من الحلول التي تؤثر على الجوانب التشغيلية والتنظيمية، الأمر الذي يتطلب أدوات تقييم شاملة تجمع بين الجوانب الكمية والنوعية. وتزداد هذه الصعوبة في الدول ذات الاقتصادات الانتقالية، حيث تكون البنية التحتية الرقمية غير مكتملة، وتفتقر المؤسسات إلى الجاهزية التقنية. لذا، فإن فهم تأثير الرقمنة على النمو الاقتصادي والإنتاجية يُعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان استثمار فعّال يحقق أهداف التنمية والتحول. (Kristoffersen et al.، 2020:242-243)

تُظهر المبادرات المتعلقة بفهم الاستحواذات الرقمية في اقتصادات التحول جهودًا متنامية لتوجيه السياسات العامة بشكل أكثر فاعلية وتعزيز الاستثمار في مجالات التحول الرقمي. فعلى سبيل المثال، تشير بيانات تم جمعها من أربع دول في أوروبا الشرقية إلى أن الجهات الحكومية الممولة بدأت بتوفير قواعد بيانات مركزية تتابع عن كثب تطورات سلوك الابتكار الرقمي. هذه البيانات تتضمن متغيرات خاصة بعمليات التحول الرقمي، ما يتيح رؤية أوضح حول كيفية تبني التقنيات الرقمية ضمن السياقات الانتقالية، ويوفر أساسًا لفهم تأثيرها الفعلي على أداء الشركات والمؤسسات في تلك البيئات المتغيرة. (Marion and Fixson، 2021:193)

يرى الباحث ان من خلال هذه المبادرات تسعى الحكومات إلى وضع مؤشرات واضحة لتتبع مدى تأثير التحول الرقمي في تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية. كما تساعد هذه البيانات على تقييم استجابة الأسواق المحلية لهذا التحول، وتوفير معلومات قيمة لمراجعة السياسات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحسين آليات دعم الابتكار الرقمي في القطاعات المختلفة. وإن إنشاء إطار دقيق لقياس فعالية التحول الرقمي يتطلب دراسة متعمقة للسياقات المحلية وتحديد أدوات قياس تتناسب مع التحديات الخاصة بكل بيئة اقتصادية.

VI. كفاءة السوق

في إطار النظرية الاقتصادية، تُعد الأسواق آلية فعالة لتخصيص الموارد بطريقة تحقق أقصى درجات الكفاءة والرفاه الاقتصادي. وتقوم فرضية كفاءة السوق على أن أسعار الأصول تعكس بشكل كامل جميع المعلومات المتاحة، الأمر الذي يمنع

المستثمرين من تحقيق أرباح تفوق المتوسط بعد تعديلها وفقًا للمخاطر، بشكل منتظم أو مستمر. ويعني ذلك أن المعلومات تتدفق بحرية وشفافية داخل السوق، مما يُقلل من فرص الاستفادة من التفاوتات المؤقتة في الأسعار أو القيام بعمليات مراجحة تؤدي إلى أرباح غير مبررة (arbitrage). **وان** مفهوم الكفاءة يتجسد في ثلاثة أشكال رئيسية: (Chen et al. ،(3-2:2020

1. الكفاءة الضعيفة: تكون السوق ذات كفاءة ضعيفة إذا كان المستثمرون غير قادرين على اكتشاف أي نمط قابل للتنبؤ في أسعار الأسهم أو عوائدها بناءً على المعلومات التاريخية.

2. الكفاءة شبه القوية: تكون السوق كفؤة بهذا الشكل إذا انعكست جميع المعلومات المتاحة للعامة فورًا في أسعار الأسهم الحالية.

3. الكفاءة القوية: تعني أن جميع المعلومات، سواءً كانت عامة أو خاصة، تنعكس بالكامل في الأسعار الحالية للسوق، بحيث لا يستطيع أي طرف، حتى المطلعين الداخليين، تحقيق عوائد غير طبيعية.

VII. تحديات الكفاءة في الاقتصادات النامية

على خلاف الاقتصادات المتقدمة، تواجه الاقتصادات النامية تحديات كبيرة تتعلق بشفافية المعلومات وسهولة الوصول إليها، ما يُضعف من كفاءة أسواقها. في هذا السياق، تبرز التقنيات الرقمية كوسيلة فعالة لتحسين تدفق المعلومات، من خلال تعزيز سرعة الوصول إليها، ورفع مستوى دقتها وموثوقيتها. غير أن هذه الفوائد لا تتحقق بشكل متساوٍ، إذ تعاني العديد من الدول النامية من فجوات رقمية حادة في البنية التحتية والمهارات، ما يؤدي إلى تفاوت واضح في القدرة على استعمال التكنولوجيا والحصول على المعلومات السوقية. كما أن التحول الرقمي ذاته قد يكرّس التفاوتات القائمة، عبر بروز ظاهرة "المنصات الرقمية" التي تخلق بيئات احتكارية جديدة تستفيد من الشبكات الواسعة وآثارها التراكمية، ما يهدد بتحويل المعلومات إلى أداة هيمنة بدلاً من كونها وسيلة لتمكين الأسواق. . (Challoumis، 2024:2)

يرى الباحث انه في النظرية الاقتصادية، تعدُّ الأسواق آلية فعّالة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد وزيادة الرفاهية، إذ تعكس الأسعار جميع المعلومات ذات الصلة، مما يمنع الفرص للاستفادة من المراجحة. ومع ذلك، تبرز تحديات كبيرة في الاقتصادات النامية بسبب نقص الشفافية وسوء الوصول إلى المعلومات، مما يعوق تحقيق كفاءة السوق. بالرغم من أن التقنيات الرقمية تسهم في تحسين تدفق المعلومات، فإن التحول الرقمي قد يزيد من التباين في الوصول إلى المعلومات ويعزز احتكار البيانات عبر المنصات الرقمية.

ثالثاً: الجانب التطبيقي

تتمحور هذه الدراسة حول تأثير التحول الرقمي على كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية، وهي تسعى إلى تحليل وتقييم دور الرقمنة في تحسين كفاءة الأسواق المالية من خلال فهم العلاقة بين التحول الرقمي وتطوير فعالية العمليات الاقتصادية في تلك الأسواق. وقد اختيرت كلية اقتصاديات الاعمال في جامعة النهرين كمجتمع بحثي لهذه الدراسة نظرًا لكونها تمثل بيئة تعليمية أكاديمية متميزة ومتنوعة، يمكن من خلالها الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة. ووزعت 47

استبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الكلية، وتم تحليل 40 استبانة فقط بعد استبعاد المتبقي لعدم كفايتها من حيث الإجابات المكتملة أو الدقة في المعلومات. تم تصميم الاستبانة بعناية لتشمل مجموعة من الأسئلة التي تركز على الجوانب المختلفة للتحول الرقمي وتأثيره على كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية.

وتم تحكيم الاستبانة من لدن أربعة أساتذة مختصين في مجال التحول الرقمي، الاقتصاد، والإدارة المالية، لضمان مدى دقة وموضوعية الأسئلة وجودة تصميم الاستبانة. وتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال استعمال ملاحظات المحكمين لتعديل أي عبارات قد تكون غير واضحة أو قد تؤثر على جودة النتائج.

وتم فحص اتساق الاستبانة باستعمال معامل ألفا كرونباخ، وهو مقياس يعكس مدى التناسق الداخلي للمتغيرات المكونة للاستبانة. وكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمتغيرات البحثية مرتفعة بما يكفي لتثبت أن الأداة البحثية تتمتع بمستوى عالٍ من الاتساق الداخلي والموثوقية. يساهم ذلك في تعزيز مصداقية النتائج المستخلصة من الدراسة وضمان دقتها.

جدول (1) معامل الفا كرونباخ لمتغيرات البحث

المتغيرات	معامل الفا كرونباخ
التحول الرقمي	.84
كفاءة الاسواق المالية في الاقتصادات النامية	.86

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

i. البيانات الديموغرافية

1. الجنس

جدول (2) عينة البحث حسب الجنس

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	27	67.5
انثى	13	32.5
Total	40	100.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ في جدول (2) ان عدد الذكور في العينة في كلية اقتصاديات الاعمال يبلغ 27 وبنسبة 67.5% من إجمالي العينة ، وان عدد الاناث يبلغ 13 وبنسبة تبلغ 32.3 % من اجمالي العينة .

2. العمر

جدول (3) عينة البحث حسب العمر

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
20-30سنة	4	10.0
اكثر من 40- 30 سنة	11	27.5
أكثر من 50-40 سنة	14	35.0
50سنة فأكثر	11	27.5
Total	40	100.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ في الجدول (3) ان عينة البحث تشمل أفرادًا من مختلف الفئات العمرية، مما يمنح البحث تنوعًا في الآراء والتوجهات حول التحول الرقمي. ومع ذلك، هناك تركيز أكبر على الفئات العمرية المتقدمة (40-50 سنة) مقارنة بالفئات الأصغر سنًا. وان الفئات العمرية الأكبر، وخاصة تلك التي تتراوح بين 40-50 سنة، تمثل غالبية العينة. هؤلاء الأفراد من المرجح أن يمتلكوا خلفية أكاديمية وتجريبية غنية، ما قد يمكنهم من تقديم رؤى معمقة حول التحول الرقمي وكفاءته في الأسواق المالية.

وان الفئة العمرية 20-30 سنة تمثل أقل من 10% من العينة، مما قد يعكس أن أغلب أعضاء هيئة التدريس في الكلية هم من الأشخاص ذوي الخبرات المهنية والتعليمية الطويلة. كما قد يشير إلى أن الفئة الشبابية قد تكون في مراحل مبكرة من حياتهم المهنية ولم تتسنَ لهم الفرصة بعد للتفاعل مع قضايا التحول الرقمي بشكل موسع.

3. المؤهل العلمي

جدول (4) عينة البحث حسب المؤهل العلمي

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الماجستير	12	30
دكتوراه	28	70.0
المجموع	40	100.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (4) يعرض توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كلية اقتصاديات الأعمال. يتمثل الهدف من هذا الجدول في توضيح النسب المئوية والتكرارات لكل فئة من فئات المؤهلات العلمية، مما يساعد في فهم مستوى الخبرات الأكاديمية المتاحة ضمن العينة.

- الماجستير: تمثل هذه الفئة 30% من العينة (12 فردًا). يعكس ذلك أن جزءًا من أعضاء هيئة التدريس في الكلية يمتلكون مؤهل الماجستير، والذي قد يشير إلى أن هؤلاء الأفراد في مراحل متقدمة من حياتهم الأكاديمية وقد بدأوا في التفاعل مع التحولات الرقمية لكن بشكل محدود.
- الدكتوراه: تمثل هذه الفئة 70% من العينة (28 فردًا). تشير هذه النسبة الكبيرة إلى أن معظم أعضاء هيئة التدريس في الكلية لديهم درجة الدكتوراه. مما يعكس وجود مستوى عالٍ من الخبرة الأكاديمية والبحثية في هذا المجال، ما يجعلهم أكثر دراية بالتحديات والفرص التي قد توفرها الرقمنة في أسواق المال.

4. سنوات الخبرة

جدول (5) عينة البحث حسب سنوات الخبرة

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	3	7.5
من 10 – 5 سنوات	7	17.5
من 15 – 10 سنة	18	45.0
أكثر من 15 سنة	12	30.0
Total	40	100.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (5) يعرض توزيع عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس في كلية اقتصاديات الأعمال حسب سنوات الخبرة، حيث يوضح الجدول النسب المئوية والتكرارات لكل فئة خبرة. الهدف من هذا الجدول هو فهم مدى تنوع الخبرات العملية والأكاديمية داخل العينة وتأثير ذلك على استيعابهم للتحول الرقمي وكفاءة الأسواق المالية.

- أقل من 5 سنوات : تمثل هذه الفئة 7.5% فقط من العينة (3 أفراد). هذه النسبة تعكس تمثيلًا محدودًا للأكاديميين الذين لديهم خبرة قصيرة. غالبًا ما يكون لهذه الفئة منظور جديد أو نهج مختلف تجاه التحول الرقمي، ولكن قد تكون خبراتهم المحدودة في الأسواق المالية تحديًا في تحليل التأثيرات طويلة المدى.
- من 5 إلى 10 سنوات : تشكل هذه الفئة 17.5% من العينة (7 أفراد). هؤلاء الأفراد يمثلون فئة متوسطة الخبرة، حيث يملكون مزيجًا من المعرفة النظرية والتطبيقية، مما يجعل رؤيتهم للتحولات الرقمية أكثر واقعية وقابلة للتطبيق.

- من 10 إلى 15 سنة : تمثل هذه الفئة النسبة الأكبر (45% من العينة، أي 18 فردًا). يعكس ذلك أن غالبية العينة لديهم خبرة واسعة تمكنهم من تقديم رؤى معمقة حول تأثير الرقمنة على كفاءة الأسواق المالية، حيث أن لديهم معرفة متراكمة وتجربة طويلة في بيئات أكاديمية واقتصادية مختلفة.
- أكثر من 15 سنة : تشكل هذه الفئة 30% من العينة (12 فردًا). تضم هذه الفئة الأكاديميين الأكثر خبرة، الذين لديهم القدرة على تحليل التغيرات الرقمية بشكل استراتيجي وربطها بالتطورات الاقتصادية الكبرى.

ويظهر الجدول أن العينة تضم مجموعة متنوعة من الخبرات، مما يعزز من موثوقية النتائج حيث يتم تضمين آراء أكاديميين في مختلف مراحل حياتهم المهنية .

5. نوع المؤهل

جدول (6) عينة البحث حسب نوع المؤهل

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	10	25
ادارة	4	10
اقتصاد	8	20.0
علوم مالية	16	40
اخرى	2	5
Total	40	100.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (6) يعرض توزيع عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس في كلية اقتصاديات الأعمال حسب نوع المؤهل الأكاديمي. الهدف من هذا الجدول هو استعراض الخلفيات التخصصية للعينة وتأثيرها المحتمل على آرائهم بشأن التحول الرقمي وكفاءة الأسواق المالية.

- محاسبة (25%) : و تمثل تخصص المحاسبة 25% من العينة (10 أفراد). يعكس هذا النسبة المعتبرة للأكاديميين الذين لديهم خلفية قوية في التحليل المالي وإعداد البيانات المالية، مما يمكنهم من تقييم تأثير التحول الرقمي على كفاءة الأسواق المالية بفعالية، خاصة من حيث الشفافية والكفاءة المالية.

- إدارة (10 %) : تمثل الإدارة أقل نسبة في العينة (10%، أي 4 أفراد). هذا التمثيل المحدود قد يشير إلى وجود عدد أقل من الأكاديميين المتخصصين في الإدارة ضمن الكلية، لكنه يضيف بُعدًا تنظيميًا مهمًا لفهم التحديات المرتبطة بإدارة التحول الرقمي.
- اقتصاد (20 %): تشكل تخصصات الاقتصاد 20% من العينة (8 أفراد). يعكس ذلك اهتمامًا قويًا بتحليل التأثيرات الاقتصادية للتحول الرقمي، مثل الإنتاجية، ديناميكيات السوق، والنمو الاقتصادي، مما يعزز من أهمية هذا التخصص في الدراسة.
- علوم مالية (40%) : تشكل العلوم المالية النسبة الأكبر من العينة (40%، أي 16 فردًا). يعكس هذا الهيمنة الواضحة للأكاديميين الذين يركزون على التحليل المالي والتخطيط المالي، مما يعزز قدرة الدراسة على تقديم تحليل معمق للتأثيرات المالية للتحول الرقمي.
- أخرى (5 %) : تمثل هذه الفئة أقل نسبة (5%، أي 2 فرد). تشمل هذه المجموعة تخصصات غير محددة قد تضيف تنوعًا محدودًا، لكنها تعكس وجود وجهات نظر مختلفة قد تكون مفيدة في التحليل الشامل.

ii. تحليل ردود العينة

1. **التحول الرقمي**

الجدول (7) التي يعرض الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الاهمية للمتغير المستقل (التحول الرقمي) وكما يأتي:-

جدول (7) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (التحول الرقمي)

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاهمية
1	أن التحول الرقمي يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية في المؤسسات	4.358	.483	2	مرتفع
2	أن التحول الرقمي يزيد من قدرة الشركات على الابتكار والنمو	4.083	.764	8	مرتفع
3	يعتبر التحول الرقمي عاملًا محوريًا في تعزيز التنافسية في السوق	4.332	.572	4	مرتفع
4	أن استعمال التقنيات الرقمية يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية	3.90	.744	10	جيد

5	توفر التقنيات الرقمية فرصًا أفضل لجذب العملاء وزيادة المبيعات	4.181	.813	6	مرتفع
6	يساعد التحول الرقمي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء	4.25	.707	5	مرتفع
7	التحول الرقمي يشكل تحديًا في تعليم وتدريب العاملين داخل المؤسسات	4.507	.555	1	مرتفع
8	تؤثر التكنولوجيا الرقمية بشكل إيجابي على تعزيز قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات السوقية	4.05	.846	9	مرتفع
9	أن وجود بنية تحتية رقمية قوية هو أساس نجاح التحول الرقمي	4.152	.662	7	مرتفع
10	أن التحول الرقمي يساهم في تعزيز الكفاءة التنظيمية للمؤسسات	4.353	.483	3	مرتفع
	المجموع العام	4.21	.341		مرتفع

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول (7) إلى تقييم أفراد عينة البحث لأهمية وتأثير التحول الرقمي على المؤسسات، حيث يظهر أن التحول الرقمي يُعد عنصرًا أساسيًا في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتنظيمية. بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى الأهمية (4.21)، مما يعكس إدراكًا كبيرًا لدور التحول الرقمي في تحسين العمليات وزيادة التنافسية. وقد تميزت العبارة التي تؤكد على "التحديات المرتبطة بتعليم وتدريب العاملين داخل المؤسسات" كأعلى العبارات تقييمًا بمتوسط (4.507)، مما يشير إلى أن تمكين الكوادر البشرية وتدريبها يمثل أولوية لضمان نجاح التحول الرقمي.

من ناحية أخرى، جاءت العبارة المتعلقة بـ"تقليل التكاليف التشغيلية باستعمال التقنيات الرقمية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.90)، مما يعكس تباينًا في وجهات النظر حول فعالية التحول الرقمي في هذا الجانب، ربما بسبب اختلاف طبيعة المؤسسات أو الموارد المتاحة لها.

وقد أظهرت النتائج أيضًا أهمية وجود بنية تحتية رقمية قوية كعامل حاسم في نجاح التحول الرقمي، حيث حصلت هذه العبارة على متوسط (4.152). كما يعكس الجدول إدراكًا واضحًا لدور التحول الرقمي في زيادة قدرة الشركات على التكيف مع تغيرات السوق وتعزيز الابتكار والنمو، مما يدفع المؤسسات نحو تحقيق تنافسية أعلى في بيئة الأعمال المتغيرة. كما يعكس

مستوى التباين النسبي في الانحرافات المعيارية تفاوتًا في آراء أفراد العينة، مما يشير إلى أن تجربة المؤسسات مع التحول الرقمي وتأثيره قد تختلف بناءً على عوامل داخلية وخارجية مثل التحديات التقنية، ومستوى الدعم الإداري، ووفرة الموارد.

بناءً على ذلك، يتضح أن التحول الرقمي يُشكل فرصة استراتيجية لتحسين الأداء المؤسسي، ولكنه يتطلب مواجهة تحديات رئيسية تشمل التدريب، توفير الموارد، وتطوير البنية التحتية الرقمية لضمان تحقيق الفوائد المرجوة.

2. كفاءة الاسواق المالية في الاقتصادات النامية

الجدول (8) التي يعرض الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الاهمية للمتغير التابع (**كفاءة الاسواق المالية في الاقتصادات النامية**) وكما يأتي:-

جدول (8) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع (كفاءة الاسواق المالية في الاقتصادات النامية)

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الاهمية
1	أن الأسواق المالية في الاقتصادات النامية تعتبر فعّالة في تخصيص الموارد	3.9250	.72986	9	جيد
2	تساهم الشفافية في أسواق المال في تعزيز كفاءتها في الاقتصادات النامية	3.9500	1.03651	8	جيد
3	التحولات الرقمية تؤثر بشكل إيجابي على كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية	4.2000	.75786	4	مرتفع
4	توفر التقنيات الرقمية مزيدًا من الفرص لتحسين كفاءة الأسواق المالية في هذه الاقتصادات	4.0500	.87560	6	مرتفع
5	أن الأسواق المالية في الاقتصادات النامية تفتقر إلى السيولة الكافية	3.8250	.95776	10	جيد
6	تؤثر القوانين التنظيمية بشكل مباشر على كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية	4.3250	.47434	1	مرتفع

7	التحول الرقمي يساهم في تحسين مستوى المنافسة بين الشركات في الأسواق المالية	4.2750	.64001	2	**مرتفع**
8	يمكن اعتبار الأسواق المالية في الاقتصادات النامية غير كفؤة بسبب قلة البنية التحتية الرقمية	4.2020	.60764	3	**مرتفع**
9	أن اعتماد التكنولوجيا في أسواق المال يعزز من قدرة هذه الأسواق على التكيف مع التقلبات الاقتصادية	3.9750	.91952	7	**جيد**
10	أن استعمال التكنولوجيا يسهم في تقليل الفجوات المعلوماتية بين المستثمرين في الأسواق المالية	4.1750	.54948	5	**مرتفع**
	المجموع العام	4.09	.451		**مرتفع**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول (8) إلى تقييم أفراد عينة البحث لكفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية، مع التركيز على دور التحول الرقمي في تحسينها. بلغ المتوسط الحسابي العام (4.09)، مما يعكس تقييمًا إيجابيًا بشكل عام لمستوى الكفاءة مع وجود تفاوت بسيط في الأهمية بين العبارات المختلفة.

-العبارة الأكثر أهمية: حصلت العبارة المتعلقة بـ"تأثير القوانين التنظيمية على كفاءة الأسواق المالية" على أعلى متوسط (4.325) مع أقل انحراف معياري (.474)، مما يدل على إجماع واسع بين المشاركين حول أهمية التشريعات التنظيمية في تعزيز الكفاءة. وجاءت العبارة التي تشير إلى دور التحول الرقمي في تحسين المنافسة بين الشركات في المرتبة الثانية بمتوسط (4.275)، مما يعكس وعي المشاركين بدور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية وزيادة التنافسية.

-و العبارة التي تتناول نقص السيولة في الأسواق المالية حصلت على أقل متوسط (3.825)، مما يشير إلى تفاوت في الإدراك لأهمية السيولة كعنصر في كفاءة الأسواق. وأبرزت العبارات المتعلقة بالتكنولوجيا (مثل تحسين التكيف مع التقلبات الاقتصادية وتقليل الفجوات المعلوماتية) تقييمًا مرتفعًا، مما يعكس توافقًا حول إمكانيات التكنولوجيا في تحسين كفاءة الأسواق المالية.

تحليل التباين:

-تشير الانحرافات المعيارية المختلفة بين العبارات إلى وجود تباين في وجهات النظر، حيث كانت العبارات المرتبطة بالتشريعات والتحول الرقمي أكثر توافقًا، بينما كانت العبارات المتعلقة بالسيولة والشفافية أكثر تفاوتًا.

تُظهر النتائج إدراكًا إيجابيًا لأهمية التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية، مع التركيز على دور القوانين التنظيمية والبنية التحتية الرقمية. ومع ذلك، فإن بعض العوامل مثل الشفافية والسيولة تحتاج إلى مزيد من الدراسة لتعزيز الكفاءة بشكل متكامل.

iii. اختبار فرضية البحث

اختبار الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين التحول الرقمي على تحسين كفاءة الاسواق المالية في الاقتصادات النامية

جدول (9) اختبار تأثير التحول الرقمي على تحسين كفاءة الاسواق المالية في الاقتصادات النامية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	R	R^2
		B	Std. Error	Beta				
1	(Constant)	1.156	.771		1.498	.142	**0.562**	
	التحول الرقمي	.697	.183	.526	3.817	.000		**0.277**

a. Dependent Variable: كفاءة الاسواق المالية في الاقتصادات النامية;

اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يشير جدول (9) إلى نتائج اختبار تأثير التحول الرقمي على تحسين كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية باستعمال الانحدار البسيط. فيما يلي أبرز النتائج:

- معامل التأثير (B) : قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) للتحول الرقمي بلغت 0.697، مما يشير إلى أن زيادة وحدة واحدة في التحول الرقمي تؤدي إلى زيادة قدرها 0.697 في كفاءة الأسواق المالية، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا واضحًا.

- قيمة T واختبار الدلالة الإحصائية (.Sig) : قيمة T بلغت 3.817، وهي مرتفعة بشكل كافٍ لتأكيد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية. وان قيمة الدلالة الإحصائية (.Sig) بلغت **0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني أن التأثير ذو دلالة إحصائية قوية.
- معامل الارتباط (R) : ان قيمة معامل الارتباط (R) بلغت 0.562، مما يشير إلى وجود ارتباط متوسط القوة بين التحول الرقمي وكفاءة الأسواق المالية. وان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.277، مما يعني أن التحول الرقمي يفسر حوالي 27.7% من التغيرات في كفاءة الأسواق المالية. بينما النسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.
- الثابت (Constant) : قيمة الثابت (1.156) تشير إلى مستوى كفاءة الأسواق المالية عند غياب أي تأثير للتحول الرقمي.

-تؤكد النتائج وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على تحسين كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية مما يعزز من قبول الفرضية للبحث .

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1. إن التحول الرقمي يُعد أداة رئيسية لتحسين كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات النامية، من خلال تحسين القدرة التنافسية، تعزيز الابتكار، وزيادة الشفافية في العمليات. يُوصى بتوسيع نطاق استعمال الحلول الرقمية مع تطوير بنية تحتية قوية لدعم هذه المبادرات.
2. إن القوانين التنظيمية تؤثر بشكل مباشر على كفاءة الأسواق المالية. لذا، يجب العمل على صياغة سياسات تدعم الابتكار الرقمي وتعزز الشفافية، مع التركيز على تقليل الفجوات المعلوماتية بين المستثمرين لتحسين التكامل في السوق.
3. يُظهر التحول الرقمي تأثيرًا واضحًا في تعزيز الكفاءة التشغيلية والتنظيمية للمؤسسات المالية. يمكن اعتماد هذا الإطار كمرجع لتطوير نماذج نظرية توضح العلاقة بين الابتكار التكنولوجي وأداء الأسواق في الاقتصادات النامية.
4. تؤكد النتائج أن وجود بنية تحتية رقمية قوية يشكل الأساس لتحسين كفاءة الأسواق المالية. يمكن تطوير نموذج نظري يوضح كيف تسهم البنية التحتية الرقمية في تسريع التكامل المالي وزيادة سيولة السوق.
5. كشفت النتائج عن وجود تأثير مباشر للتشريعات التنظيمية على كفاءة الأسواق. من الناحية النظرية، يمكن اقتراح نموذج يجمع بين التكنولوجيا الرقمية والتشريعات كعاملين متكاملين لتحسين التنافسية والكفاءة في الأسواق المالية النامية.

ب- التوصيات

بناءً على الاستنتاجات اعلاه فاننا نوصي بالتي:-

1. على المؤسسات المالية والجهات التنظيمية في الاقتصادات النامية الاستثمار في تحسين البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الاتصال، أنظمة الأمان السيبراني، والمنصات المالية الرقمية .
2. توفير الدعم الحكومي للشركات لاعتماد تقنيات التحول الرقمي، مع تقديم حوافز لتبني الابتكارات التكنولوجية . و صياغة سياسات وتشريعات تضمن الشفافية، تقلل الفجوات المعلوماتية، وتعمل على تعزيز الثقة بين المستثمرين .

3. تنفيذ برامج تدريب متخصصة للكوادر العاملة في المؤسسات المالية، لتطوير قدراتهم في التعامل مع التحول الرقمي، واستعمال الأدوات والتقنيات الحديثة . والتعاون مع الجامعات ومراكز التدريب لتوفير برامج تعليمية تركّز على مهارات التحول الرقمي والابتكار .
4. تشجيع الباحثين على دراسة تأثير التحول الرقمي على الكفاءة المالية، مع التركيز على الاقتصادات النامية لتطوير نماذج نظرية جديدة .
5. تضمين استراتيجيات التحول الرقمي ضمن سياسات التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية، والتركيز على تعزيز كفاءة الأسواق المالية كأحد محركات النمو الاقتصادي . ودعم الأبحاث التي تربط التحول الرقمي بأهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالابتكار والشمول المالي.

المراجع

1. Challoumis، C. (2024). Integrating Money Cycle Dynamics and Economocracy for Optimal Resource Allocation and Economic Stability. Journal of Risk and Financial Management، 17(9)، 422.
2. Chen، C. L.، Lin، Y. C.، Chen، W. H.، Chao، C. F.، & Pandia، H. (2021). Role of government to enhance digital transformation in small service business. Sustainability، 13(3)، 1028.
3. Gupta، S.، Leszkiewicz، A.، Kumar، V.، Bijmolt، T.، & Potapov، D. (2020). Digital analytics: Modeling for insights and new methods. Journal of Interactive Marketing، 51(1)، 26-43.
4. Kristoffersen، E.، Blomsma، F.، Mikalef، P.، & Li، J. (2020). The smart circular economy: A digital-enabled circular strategies framework for manufacturing companies. Journal of business research، 120، 241-261.
5. Kunkel، S.، & Matthess، M. (2020). Digital transformation and environmental sustainability in industry: Putting expectations in Asian and African policies into perspective. Environmental science & policy، 112، 318-329.
6. Li، L. (2022). Digital transformation and sustainable performance: The moderating role of market turbulence. Industrial Marketing Management، 104، 28-37.
7. Marion، T. J.، & Fixson، S. K. (2021). The transformation of the innovation process: How digital tools are changing work، collaboration، and organizations in new product development. Journal of Product Innovation Management، 38(1)، 192-215.
8. Martínez-Caro، E.، Cegarra-Navarro، J. G.، & Alfonso-Ruiz، F. J. (2020). Digital technologies and firm performance: The role of digital organisational culture. Technological Forecasting and Social Change، 154، 119962.

9. Matthess، M.، & Kunkel، S. (2020). Structural change and digitalization in developing countries: Conceptually linking the two transformations. Technology in society، 63، 101428.